

الصراط المستقيم

[141] بالاستعانة منه لا يكون هو المأمور باتباعه مطلقا والإمام مأمور باتباعه مطلقا فالمأمور بالاستعانة منه لا يكون هو الإمام، وجاز الخطأ مأمور بالاستعانة منه فجاز الخطأ لا يكون إماما ولا يقع من الحكيم الأمر بالاستعانة به، ممن يخل الخطأ في الأحكام الشرعية منه ثم يأمر باتباعه، لأن المأمور بالاستعانة به منه شر، والمأمور باتباعه خير من كل وجه، فلو جاز خطأ الإمام ولو وقتا، لكان الخير من كل وجه شرا من بعض الوجوه، وهو تناقض، ومحال أيضا من الحكيم الأمر بالاستعانة به من شيء وهو قادر على إنقاذه منه، ثم يأمره باتباعه ويحرم الإقدام على خلافه، ولأن الإمام هاد دائما فلو جاز خطأه لكان قد أمر باتباع من أمر بالتعود منه في وقت. ولأن غير المعصوم قد يتبع خطوات الشيطان ولا شيء من متبعها يجب اتباعه ما دام متبعا لها، فلا شيء من غير المعصوم بواجب الاتباع وكل إمام واجب الاتباع فلا شيء من غير المعصوم بإمام وينعكس إلى لا شيء من الإمام بغير معصوم. القطب الحادي عشر قوله تعالى: (أفغير دين الله يبغون (1)) فكل من ابتغى غير دين الله في أي شيء كان، فهو مذموم مستحق للعقاب، ولا شيء من الإمام كذلك لأنه إنما وجب ليعرف المكلف تفاصيل دين الله، ولا يخالفه في شيء، وإنما ذلك المعصوم فلا شيء ممن يتبع غير دين الله بإمام، وتنعكس إلى لا شيء من الإمام يبتغي غير دين الله. ونحو ذلك قوله (تبغونها عوجا (2)) والتقرير كما سلف، ونحو ذلك قوله (و يريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما (3)) فنقول: غير المعصوم يتبع الشهوات، وكل من يتبع الشهوات يميل عظيما وكل من يميل عظيما لا يقتدى به، والإمام يقتدى به، فغير المعصوم ليس بإمام.

(1) آل عمران: 83. (2) آل عمران: 99. (3) النساء: 26.